الأمم المتحدة

A/57/230

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠٩ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير بيتر ليوبرخت*، ممثله الخاص المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، عملا بقرار الجمعية العامة A/56/169.

تقرير ممثل الأمين العام الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا

موجز تنفيذي

حققت كمبوديا مكاسب مهمة طوال السنوات العشر الماضية، كما يتضح من شروعها في إعادة بناء مؤسسات الدولة، ووضع إطار قانوني. وتتزايد الفرص الاقتصادية نتيجة للاستقرار الذي حدث مؤخرا. ولقد تهيأ مجال وإن يكن محدودا لتمكين منظمات حقوق الإنسان وغيرها من جماعات المجتمع المدني من القيام بدورها، والمشاركة في الدعوة والتثقيف والتدريب، فضلا عن أنشطة توفير الحماية. وهذه تطورات مهمة يجب استمرارها.

* وجب استكمال هذا التقرير ليشمل معلومات إضافية، عقب إعداده بصورة أولية في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

281002 281002 02-49579 (A)
0249579

ولا يزال الفقر والحرمان من حيازة الأراضي يكلفان ثمنا، ويسهمان في اتساع فجوة الثروة بين أغنى قطاع في المجتمع وبين القطاعات الأخرى. ويحظى بالترحيب اعتماد قانون الأراضي لعام ٢٠٠١، إلا أن هناك حاجة لتمحيص عملية منح سندات ملكية الأراضي الوشيكة، نظرا لأن ارتفاع قيمة الأراضي يؤذن بأن يقترن بحالات نزاع عليها، وحالات إخلاء بالقوة منها. وتؤدي حالات الإخلاء من هذا القبيل في المناطق الريفية، على وجه الخصوص، إلى حرمان السكان من القدرة على استخدام الأراضي كضمان، وتحرم مجتمعات برمتها من وسائل كسب العيش. وفي الأماكن التي أجبر فيها السكان على ترك أراضيهم، والانتقال إلى مستوطنات كثيرا ما كانت ظروف المعيشة سيئة جدا، وكانت إمدادات المياه، والمرافق الصحية والهياكل الأساسية الأخرى غير كافية.

ومن أكثر احتياجات كمبوديا إلحاحا وجود نظام للمحاكم والجهاز القضائي يعمل بصورة سليمة. ويتسم إنفاذ القوانين الحالية بالضعف، فالقضاء ضعيف وعرضة للفساد. وكثيرا ما لا يتم التصدي للجرائم التي يرتكبها أفراد قوات الأمن. وتعاني حقوق الإنسان للأفراد أولا، كما أن هذه العوامل هي أيضا أسباب لزيادة الفقر، وانخفاض مستويات الاستثمار الخاص، وهي سبب كذلك في استمرار الاعتماد على المعونة في نهاية الأمر. ويبدو التقدم حسنا صوب إنشاء معهد ملكي لتدريب القضاة ووكلاء النيابة، وقد يكون هذا مفيدا. على أنه للتو، تواجه محاكم كمبوديا الفشل في القيام بدورها كعامل توازن فعال في مواجهة السلطة التنفيذية. ولا تحظى معايير المحاكمة العادلة إلا بالقليل من الاحترام، ولا يؤبه بافتراض البراءة، وكثيرا ما لا تبذل المساعدة القانونية، وكثيرا ما يصدر القضاة أحكاما جزافية دون مراعاة للأدلة، ولا يعامل الفقراء من الناس على قدم المساواة أمام القانون، وباب التدخل مفتوح أمام الأشخاص الذين في مراكز القوة.

وتسهم في هذه المشاكل عوامل عديدة، وتتعلق جميعا ببطء خطوات إصلاح الجهاز القضائي. وتحول قيود الانتساب لنقابة المحامين، دون نمو الجهاز القضائي، وتحرم مئات من خريجي القانون المؤهلين من فرصة ممارسة المهنة. ويؤثر انعدام التمثيل القانوني بصورة غير مواتية على كثير من محاكم المقاطعات. ومستويات المرتبات بين القضاة منخفضة للغاية، مما يزيد من خطورة الفساد. وينصب المعينون ذوو الانتماءات السياسية المعروفة في مواقع المسؤولية في المؤسسات الرئيسية، فتنبسط بذلك سيطرة السلطة التنفيذية على المحاكم. ولا يتاح للمجتمع المدني في ذات الوقت سوى مجال ضئيل للمساهمة في عملية صنع القوانين. وكثيرا ما لا تتوفر للمواطنين سوى معرفة ضئيلة بحقوقهم. ويبدو أن رجال الشرطة والمدنيين يقومون أحيانا بتطبيق العقوبات بأنفسهم. وحدث حوالي ٥٦ هجوما من

قبل الغوغاء منذ منتصف عام ١٩٩٩ وتصاعد العنف من هذا القبيل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد زودت السلطات الممثل الخاص بمعلومات بشأن هذه الحالات وهو يحث على بذل جهود مستمرة لوقف تلك الحوادث والتصدي لأسبابها.

ومما يبعث على القلق ارتفاع معدلات تورط الشرطة والجيش في الجرائم المتصلة بالانتخابات. وكانت انتخابات المجالس المحلية المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، معلما سياسيا مهما في كمبوديا، حيث كانت إيذانا بإجراء أول انتخابات محلية على صعيد البلد على مدى أكثر من ثلاثة عقود؛ بيد أن إنجازاتها المهمة التي تجلت في نقلها للسيطرة على توزيع موارد الدولة محليا إلى المجتمعات المحلية، حد منها ارتكاب ١٩ جريمة قتل، وكان معظم الضحايا من الناشطين السياسيين. ولقد خلص التحقيق الذي قامت به أفرقة حقوق الإنسان عن التخويف والعنف إلى أن المسؤولين المحليين والشرطة وأفراد القوات المسلحة كثيرا ما كانوا متورطين في ذلك مما يعكس مشكلة أوسع نطاقا وهي انعدام الفصل بين الحزب الحاكم والمؤسسات الحكومية. ولا يخلو سجل محاكم كمبوديا ووكالات إنفاذ القانون من الشوائب فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم، ولم يكن يصدر إذن اعتقال في الحالات التي يكون فيها المشتبه فيهم من الجنود، وكان المتهمون لا يمثلون أمام المحكمة، وصدر حكم يثير الشك الشديد في حادثة واحدة على الأقل كان المشتبه فيهم فيها من أفراد الشرطة.

وبالرغم من أوجه القصور في معالجة انتهاكات قوانين الانتخاب، وتوفير إمكانية وصول الأحزاب السياسية لوسائط الإعلام على قدم المساواة، فإن الممثل الخاص يرحب بالخطوات الحالية لإصلاح لجنة الانتخابات الوطنية. ويبدو أن هذه الهيئة قد قامت بدور إيجابي في توكيد المعايير التقنية الجيدة عامة خلال انتخابات عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، بيد أنه يلزم تقوية مركزها باعتبارها مؤسسة لها مصداقيتها وشفافة ومستقلة. ويعتبر الأداء السليم لهذه الهيئة ضروريا إذا أريد لكمبوديا أن تحرز تقدما لتمهيد الميدان السوي، اللازم لعملية الانتخابات النزيهة. ونظرا لأن من المقرر إجراء الانتخابات العامة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فإن الحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جوهرية لهذه المؤسسة.

ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠١، وصل إلى كمبوديا مئات من الأشخاص الذين ينتمون لأقليات عرقية من مرتفعات فييت نام الوسطى، ملتمسين حق اللجوء. ووافقت الحكومة الكمبودية أول الأمر على السماح لأولئك الأشخاص بالبقاء. على أنه في شباط/فبراير وآذار/مارس من هذه السنة، وتحت ضغط من فييت نام، بدأت السلطات في إبعاد جماعات من قبائل المونتانيار واقترن ذلك ببذل جهود طفيفة أو عدم بذل أي جهود بالمرة للبت في

طلبات اللجوء المقدمة من الأفراد. ولقد أغلقت منذ ذلك الحين المواقع التي كانت قد هيئت لملتمسي اللجوء، مما جعل الحالة بالنسبة للوافدين الجدد أشد حرجا. ويحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على احترام التزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ ولا سيما فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي وهو مبدأ عدم الإعادة القسرية.

وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أعلن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة عن وقف المفاوضات مع حكومة كمبوديا الملكية بشأن إنشاء محكمة لجرائم فترة الخمير الحمر. وقد تفاوتت الآراء بشأن هذا القرار في كمبوديا. ويرى الممثل الخاص أن كمبوديا تحتاج إلى وسيلة لتحديد الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بهذا الفصل المأساوي في تاريخها. ومما يؤسف له، أن البدائل الحالية للمحكمة التي تؤيدها الأمم المتحدة لا تبدو مرضية.

ومن المجالات الإيجابية مجال التعليم، حيث تؤدي الجهود التي تبذلها وزارة التربية والشباب والرياضة بالتضافر مع الوكالات الدولية والمحلية إلى زيادة الالتحاق بالمدارس. وتنبع المشكلة الرئيسية في هذا المجال من الافتقار إلى موارد حكومية كافية. ويؤدي بطء صرف الأموال المخصصة للتعليم في الميزانية الوطنية أو عدم صرفها، إلى مشاكل كبيرة. ويحصل المعلمون الذين يتقاضون مرتبات غير كافية أتعابا يومية غير رسمية. ويُقلل عدد الفصول ليتسنى للمدرسين ممارسة أعمال أخرى. ويدعو ارتفاع معدل التسرب ولا سيما فيما بين البنات وفئات الأقليات، إلى القلق. وتتسم المرافق بأنها سيئة. ولا توجد مدرسة ثانوية في واحدة من كل خمس مناطق تقريبا. ولا توجد في مقاطعة راتاناكيري إلا مدرسة ثانوية واحدة. والمرافق الموجودة لتعليم الطلاب المعوقين سيئة للغاية. ويكمن مستقبل كمبوديا في التعليم السليم لأطفالها فهم بحاجة إلى مزيد من المساعدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٦
ثانيا - الزيارتان الخامسة والسادسة التي قام بهما الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا	٥-١٦	٦
ثالثا - التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان التي تدعو إلى القلق	١٧-٧٨	١٠
ألف - إصلاح الجهاز القضائي	١٧-٣٢	١٠
باء - عمليات القتل بواسطة الغوغاء	٣٣-٣٨	١٣
جيم - محكمة الخمير الحمر	٣٩-٤١	١٤
دال - أعمال العنف والتخويف التي تتخلل الانتخابات	٤٢-٤٨	١٥
هاء - طالبو اللجوء من قبائل المونتانيار في فييت نام	٤٩-٥٤	١٧
واو - الحق في التعليم	٥٥-٦٩	١٩
زاي - الإسكان والأراضي	٧٠-٧٨	٢٢
رابعا - الاستنتاج والتوصيات	٧٩-١٠٨	٢٥

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير الذي أعد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وهو يستند إلى الزيارات الأخيرة التي قام بها الممثل الخاص إلى كمبوديا، في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٢، حيث اجتمع بمسؤولي وممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الدبلوماسية وأوساط المانحين.

٢ – ووفقا لما هو منصوص عليه في قرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا[1] تتمثل مهام الممثل الخاص فيما يلي: (أ) البقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛ (ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا؛ و (ج) مساعدة حكومة كمبوديا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣ – وقد قام الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا، بيتر ليوبرخت، بست زيارات لكمبوديا رسمية منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠٠٠. وقد قدم تقريرين إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/103 و E/CN.4/2002/118) وتقريرا إلى الجمعية العامة (A/56/209).

٤ – ويضيف هذا التقرير إلى ما جاء في التقارير السابقة. وهو يتجنب التكرار قدر الإمكان، بينما يشير إلى أن كثير من المشاكل التي برزت في هذا التقارير وفي التقارير السابقة للممثلين الخاصين، لا تزال تؤثر في المجتمع الكمبودي.

ثانيا – الزيارتان الخامسة والسادسة التي قام بهما الممثل الخاص للأمين العام لحقوق الإنسان في كمبوديا

الزيارة الخامسة (٥ – ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢)

٥ – كانت الحاجة الماسة للإصلاح القضائي، والعنف والتخويف المرتبطان بانتخابات المجالس المحلية في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، مصب الاهتمام لهذه الزيارة. وقد عقدت اجتماعات مع جلالة الملك نوردوم سيهانوك، ومع تول لاه، وزير التربية، وسوم مانيت، وزير الدولة لمكتب مجلس الوزراء، ونيف سيثونغ، وزير العدل، وبروم سوخا، وزير الدولة للشؤون الداخلية، وسنغ نارونغ، الأمين الدائم للجنة المشتركة بين الوزارات لبرنامج تنمية الأقليات؛ ومع رئيس ومجلس لجنة الانتخابات الوطنية. وتشاور الممثل الخاص أيضا مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والأوساط الدبلوماسية وأوساط المانحين والهيئات التابعة للأمم المتحدة.

٦ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعلن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، انسحابه من المفاوضات مع حكومة كمبوديا بشأن إنشاء محكمة لمحاكمة الخمير الحمر. وكانت هذه الزيارة هي الزيارة الأولى التي يقوم بها الممثل الخاص منذ ذلك الإعلان. وبالتالي، احتل هذا الموضوع مركز الصدارة في العديد من اجتماعاته. وقد سعى الممثل الخاص إلى استطلاع المشاعر بشأن هذا الموضوع بين أكبر مجموعة من المجتمع قدر الإمكان. وكجزء من هذه العملية، قام مرة أخرى، بزيارة سجن تول سانغ، في بنوم بنه، ومدرسة سابقة كان الخمير الحمر يودعون فيها السجناء، ويعذبونهم قبل أن يلقوا مصرعهم. واجتمع بمخرج الأفلام الكمبودي ريثي بانه، حيث شاهدا ومعهما عديد من الكمبوديين الذين عاشوا تلك الحقبة فيلما لذلك المخرج يبحث فيه عن أجوبة.

٧ - وقد سلط الضوء على استمرار النقص الخطير في المحامين، خلال المناقشات التي جرت مع الجماعات والأفراد المعنيين بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وأفراد الفريق العامل المعني بنقص المحامين، من بين الجهات المعنية. ولا تزال القيود المفروضة على الالتحاق برابطة المحامين تعيق بصورة كبيرة تطور النظام القضائي الكمبودي. ويؤثر الفساد وتدخل السلطة التنفيذية وغير ذلك من ألوان التدخل الخارجي، تأثيرا قويا في حالات كثيرة، وليس من المؤكد بأي حال أن هذا التلاعب يتضاءل. وقد تحدث وزير العدل ووزير الدولة لمكتب مجلس الوزراء عن صعوبات ضمان سلامة المحاكم في مواجهة تلك الضغوط. وناقش الممثل الخاص هذه المواضيع في جملة أمور كما أعرب عن الأمل في أن تحدث الإصلاحات اللازمة بشدة، في المجلس الأعلى للقضاء، وأن توضع وتنفذ قريبا مدونة قواعد السلوك للجهاز القضائي.

٨ - وأدى العنف المرتبط بالانتخابات والذي اكتنف انتخابات المجالس المحلية في ٣ شباط/فبراير، إلى وفاة ١٩ شخصا. وباستثناء طفل يبلغ من العمر سنتين ومراقب انتخابات، كان جميع الذين قتلوا من الناشطين السياسيين التابعين للجبهة الوطنية من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة أو لحزب سام رينسي. وحدثت ١٧ من هذه الجرائم قبل يوم الانتخابات. وأعد الممثل الخاص أثناء فترة الانتخابات ثلاثة تقارير تدرس هذه المشاكل وغيرها وهي لا تزال تضر بالمناخ السياسي. وناقش النتائج التي توصلت إليها هذه التقارير - التي تكشف سوء إنفاذ القانون وانعدام الحيدة من جانب مؤسسات الحكومة - مع ممثلي الحكومة والأمم المتحدة والأوساط الدبلوماسية وأوساط المانحين. وحث على ضرورة امتداد يد العدالة إلى المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إليها.

٩ - وقد ساور القلق الممثل الخاص جراء الإعادة القسرية إلى فييت نام لطالبي اللجوء من قبائل المونتانيار، وأصدر بيانا عاما أثناء زيارته دعا فيه الحكومة إلى وقف أعمال الإبعاد واحترام التزاماتها بموجب اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١[٢]، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

الزيارة السادسة (٣ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)

١٠ - شكّل إعمال الحق في التعليم ومشاكل الترحيل القسري لسكان المناطق الحضرية التي ما فتئت تتفاقم والاستيلاء على الأراضي في جميع المناطق محور الزيارة الرسمية السادسة. وقيَّم الممثل الخاص كذلك التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو مشكل أساسي يُضعِف النظام القضائي ويقف وراء العديد من الويلات التي تعصف بكمبوديا، بما في ذلك أعمال العنف التي تتخلل الانتخابات.

١١ - وعقد الممثل الخاص اجتماعات مع صاحب الجلالة الملك نوردوم سيهانوك؛ ومع وزير العدل نيف سيثونغ؛ ووزير الدولة في وزارة الداخلية بروم سوخ؛ووزير الدفاع المشارك تي بانه؛ ووزير التربية تول لاه؛ ووزير إدارة الأراضي إيم تشون ليم. والتقى بمحافظ بنوم بنه شيا سوفارا، ومستشار رئيس الوزراء أوم ييننيتيننغ، ورئيس المحكمة العليا ديث مونثي، وهينروت راكن، المدعي العام بمحكمة الاستئناف. كما أجرى مشاورات مع ممثلي المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وأوساط المانحين وموظفي الأمم المتحدة والمبعوثين الدبلوماسيين، وزار مقاطعة كومبونغ تشام للاطلاع عن كثب على المشاكل الناجمة عن الجرائم المتصلة بالانتخابات والمنازعات على الأراضي.

١٢ - ففي عام ٢٠٠١، أُجبرت أسر تقطن تجمُّعي باساك وديورم تشام السكنيتين غير القانونيتين الواقعتين في بنوم بنه على إخلاء مساكنها بسبب إضرام النيران ونقلت دون استشارتها في ذلك بقوة. وقد زار الممثل الخاص إحدى الجماعات التي نقلت في أنلونغ كروغنام، وناقش مع السلطات البلدية والمركزية ما يسود هناك من ظروف معيشية صعبة للغاية. كما زار المستوطنات غير القانونية في منطقتي باساك وبريه مونيفونغ في بنوم بنه.

١٣ - وزار الممثل الخاص مشروع مدرسة نموذجي في كومبونغ تشام حيث تتلقى الفتيات منحًا دراسية ويتعلمن مهارات معيشية، والتقى بالآباء والمدرسين. وبحث المشاكل التي تحول دون حصول الفتيات والفقراء والأقليات والمعاقين والفئات الهامشية الأخرى على التعليم استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها منذ تقريره الأخير وإلى المناقشات التي استهلت مع الحكومة. وزار مدرسة للمعاقين وبرنامجا للتعليم غير النظامي في بنوم بنه يستفيد منه نحو ٣ ٠٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدارس. وأبلغ أيضا بالمشاكل المستعصية المتمثلة في الرسوم غير

المأذون بها، التي يطلبها المدرسون والمديرون. فالكثير من الآباء لا يستطيعون تحمل تلك الرسوم غير الرسمية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب. فميزانية التعليم الحالية، وإن زادت عما كانت عليه في السنوات السابقة، غير كافية ولا بد من زيادة مرتبات المدرسين لمعالجة هذا المشكلة.

١٤ - وبحث الممثل الخاص التقدم المحرز في إصلاح الجهاز القضائي وما قامت به السلطات الجنائية والقضائية لتقديم المسؤولين عن أعمال القتل خلال الانتخابات المحلية إلى العدالة. وفي هذا السياق، ولأغراض أخرى، زار الممثل الخاص مقاطعة كومبونغ تشام حيث التقى بالقادة العسكريين والمحليين والحكوميين، ورئيس محكمة كومبونغ تشام والمدعي العام الرئيسي بها، وممثلي المنظمات غير الحكومية. وناقش معهم مسألة اعتقال السيد كيو فان توت، وهو ناشط في مجال حقوق ملكية الأراضي وينتمي إلى الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وسافر إلى بلديتي سرولوب وأنشيوم الواقعتين في مقاطعة تبونغ خموم حيث التقى بأسرتي الناشطين القتيلين تون فالي وفيونغ سوفات. كما التقى بهورم بون لي، الناشط الذي كان ضحية محاولة قتل في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٢. واتسمت الجهود الرامية إلى تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة عموما بالضعف. ويدرك الممثل الخاص أن كمبوديا مقبلة في عام ٢٠٠٣ على انتخابات عامة تزيد فيها المجازفة ومخاطر اللجوء إلى أعمال العنف والتخويف. وقد حث السلطات على أن تُظهر بجلاء أن النظامين الجنائي والقضائي بمقدورهما العمل دون محاباة ليتسنى تحديد المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.

١٥ - وتحث السلطات على كفالة تعاون القوات المسلحة الملكية الكمبودية تعاونا كاملا مع سلطات إنفاذ القانون، لا سيما في الحالات التي يكون فيها المشتبه فيهم من الجنود. وقد أبلغ الممثل الخاص في كومبونغ تشام بأن محكمة المقاطعة تواجه عقبات متواصلة في إنفاذ أوامر الاعتقال والاستدعاءات الصادرة في حق الجنود. ويلاحِظ أن الممثل الخاص السابق، توماس هاماربيرغ، تلقَّى في عام ١٩٩٩ تأكيدات من رئيس الوزراء بإجراء تحقيق سريع في مسألة اعتقال وتعذيب واختفاء توي تيث، وهو مزارع من كومبونغ تشام. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، صدر أمر اعتقال في حق نائب قائد كتيبة الدعم في سلاح المدفعية في مقاطعة تبونغ خموم. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لم يتم بعد إنفاذ هذا الأمر.

١٦ - وأصدر الممثل الخاص تقريرا علنيا أثناء زيارته عن ''قصاص الشوارع'' الناجم عن نحو ٦٥ اعتداءً قام بها الغوغاء خلال السنوات الثلاث الماضية وعن الزيادة تجاوزت ثلاثة أمثال الحوادث من هذا القبيل بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢

مقارنةً بالأشهر الستة السابقة. وردًّا على هذا التقرير، تلقّى الممثل الخاص تأكيدا من وزير الدولة في وزارة الداخلية بروم سوخا بأن الحكومة ستعمل على معالجة هذه المشكلة. غير أن القلق يساوره من جراء التصريحات العلنية أدلى بها فيما بعد العديد من كبار المسؤولين في الشرطة ومفادها أن ضباط الشرطة غير ملومين في تلك الحوادث. ومهما تكن الجهة المُلامة في ذلك، فإن الممثل الخاص يحث جميع سلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة، على الاعتراف بمسؤوليتها الفردية والجماعية عن وضع حد لتلك الأعمال. وتحث الحكومة على النظر في إنشاء مجلس مستقل للتحقيق لفحص عمليات القتل بواسطة الغوغاء وتحديد أسبابها ووضع توصيات لمنعها.

ثالثا – التطورات الرئيسية ومسائل حقوق الإنسان التي تدعو إلى القلق

ألف – إصلاح الجهاز القضائي

١٧ – لا يزال النظام القضائي في كمبوديا ضعيفا وعرضةً لضغوط قوية تشمل الفساد والتدخل من جانب الجهاز التنفيذي واستغلال النفوذ. وتتسم جهود الإصلاح بأنها تتقدم بخطى بطيئة أو توقفت. والمعينون الرئيسيون هم في حالات كثيرة أفراد ذوو انتماءات سياسية قوية، وهو ما يعكس نزوعا من جانب الموجودين في السلطة إلى التأثير على قرارات المحاكم.

١٨ – وتدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات قوية توفر نظاما قضائيا عادلا ومستقلا بالفعل. وبدون جهاز قضائي يعمل بالشكل الصحيح، سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لكمبوديا معالجة مشكلة الإفلات من العقاب الخطيرة ومظاهرها المتعددة. والممثل الخاص على علم بما أدلت به الحكومة من تصريحات متكررة تفيد أن إصلاح الجهاز القضائي يحظى بالأولوية، لكن الإرادة السياسية لترجمة تلك الوعود إلى أفعال موضع تساؤل قوي حتى في أوساط المانحين الذين حثوا الحكومة على بذل المزيد من الجهود في اجتماع عقده الفريق الاستشاري في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ببنوم بنه.

١٩ – وقد تعددت الخطط والمؤسسات التي تعالج الإصلاح القانوني والقضائي. غير أن النتائج العملية تبدو ضئيلة قياسا إلى عدد الخطط والمؤسسات المتنامي. ويبدو أن هناك أصوات متنافرة داخل الحكومة؛ والمثل يقول كثرة الطهاة تفسد الطبخة. وفي نفس الوقت، يبدو أن هناك ميلا لوضع وزارة العدل في الهامش.

٢٠ - ويرحب الممثل الخاص، مع ذلك، بالتطورات الإيجابية التي حصلت مؤخرا بما في ذلك الجهود التي بذلها وزير العدل للحد من الفساد داخل وزارته. ويرحب كذلك بأن الوزير كان عند وعده بعدم توجيه نشرات تنفيذية إلى الجهاز القضائي.

٢١ - وينبغي أن يحظى إقرار النظام الأساسي للقضاة الذي طال انتظاره بالأولوية. وينبغي أن يشمل هذا القانون تدابير للحد من فرص حدوث الفساد. وينبغي أن يضع شروط الخدمة القضائية وينشئ نظاما لتولي المناصب. وقد تلقى الممثل الخاص تأكيدات بأن القانون سيتم إقراره من قِبَل مجلس الوزراء بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٢ - ويحتاج القضاة إلى مرتبات كافية. وقد حث الممثل الخاص الحكومة على عدم تضمين القانون أحكاما من شأنها أن تعيق تسوية المرتبات في المستقبل. ولا بد من إجراء مشاورات مع جميع المعنيين لدى صياغة تلك القوانين المهمة.

٢٣ - كما ينبغي الإسراع بتعديل القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والقانون المتعلق بتنظيم وعمل محاكم الفصل في القضايا. فالتأخيرات الحاصلة في ذلك الأمر لها، تؤثر فيما يبدو، على عدة قوانين مهمة من بينها قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية. ويلزم التعجيل بمعالجة هذه القوانين. ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء نظام عدالة الأحداث الذي توجد حاجة ماسة إليه.

٢٤ - ومن المهم أن يتم تخصيص ميزانية منفصلة وكافية لقطاع العدالة وإنفاقها بالشكل الملائم. فمن شأن هذا الأمر أن يكفل مرتبات كافية، وأن يغطي تكاليف التشغيل، بما في ذلك بناء وصيانة مرافق قضائية لائقة.

٢٥ - ويحتاج المجلس الأعلى للقضاء بدوره إلى إصلاح هيكلي. فإذا أريد لهذه الهيئة أن تضطلع بالدور المنتظر منها في كفالة استقلال الجهاز القضائي، فإن عليها أن تكون بدورها مستقلة. فمن اللازم ألا ينتمي أعضاؤها إلى أي حزب سياسي، ولا بد من وجود نظام للضوابط والموازين للحيلولة دون التدخل الخارجي في القضاء. وينبغي تعديل المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية الذي يسمح للقضاة والمدعين العامين بالاضطلاع بأدوار نشيطة في الأحزاب السياسية.

٢٦ - ويعتقد الممثل الخاص أن إحدى أهم الوسائل للإسراع بإصلاح الجهاز القضائي تتمثل في تشجيع التحاق محامين وقضاة ومدعين عامين جدد بنظام العدالة. ويرحب بما حصل مؤخرا من تعيين ٣١ قاضيا ومدعيا عاما مؤهلا جديدا لم يتم اختيارهم على أساس انتمائهم السياسي حسبما تفيد التقارير.

٢٧ - ولا يزال الممثل الخاص يساوره القلق جدا إزاء نقص المحامين. فلدى كمبوديا في الوقت الراهن أقل من ٢٠٠ محام ممارس في حين أن تعداد سكانها يناهز ١٢ مليون نسمة. وبالرغم من صدور مرسوم فرعي يقضي بإنشاء مدرسة للمحاماة، فلم تحرز نقابة المحامين إلا تقدمًا ظاهرا ضئيلا في تنفيذ هذا المرسوم الفرعي. ومن دواعي القلق أن نقابة المحامين تأخذ بتفسير يقيد المادة ٣٢ من قانون المحاماة، مما يزيد من تقييد انتساب المحامين الممارسين لها. وتعد سياسة ''الدائرة المغلقة'' هذه مضرة بسيادة القانون وينبغي وضع حد لها. وقد يكون من اللازم تعديل قانون المحاماة ورصد مخصصات من خزينة الدولة للإصلاحات اللازمة في إطار الميزانية.

٢٨ - ويحظى التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ مرسوم فرعي يتعلق بإنشاء معهد ملكي لتدريب القضاة والمدعين العامين بالترحيب. فهذه مؤسسة مهمة. فالقضاة والمدعين العامين الجدد بحاجة إلى تدريب ملائم، ولا بد من وجود نظام لمواصلة التعليم في مجال القانون بالنسبة لأعضاء الجهاز القضائي الحاليين. ومن المهم أن يتمتع معهد تدريب القضاة والمدعين العامين المستقلين بالاستقلال هو نفسه. فأعضاء الجهاز التنفيذي (مجلس الوزراء) أعضاء في مجلس إدارة المعهد ويخضع الالتحاق بالمعهد للتمييز حيث إن الحكومة بإمكانها ترشيح متدربين دون أن يجتازوا اختبار الالتحاق. ويعد كذلك من باب التمييز توفير ميزة تلقائية مقدارها ١٠ في المائة للموظفين المدنيين المتقدمين لاختبار الالتحاق.

٢٩ - وتتبين الحاجة إلى تحسين المعايير المهنية من قضيتين عرِضتا أمام المحكمة البلدية في بنوم بنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢: ففي الأولى - وهي محاكمة رجل متهم بتنظيم عصابة لتهريب العاهرات إلى ماكاو - هُدِّدت ضحية عمرها ١٥ سنة شهدت ضده بملاحقتها قضائيا لانتهاكها قوانين الهجرة. وفي حالة أخرى، أمرت المحكمة باعتقال فتيات فييتناميات قاصرات أنقذتهن منظمة غير حكومية من ماخور للدعارة في بنوم بنه. وأودِعت تلك الفتيات السجن بتهم تتعلق بانتهاك قوانين الهجرة. وقد فرَّت صاحبة ماخور الدعارة بعد اعتقالها بفترة قصيرة.

٣٠ - ويتعين على المجتمع المدني أن يشارك مشاركة كاملة في عملية إصلاح الجهاز القضائي. وعلى الحكومة أن تبدي استعدادا لإشراكه في تلك العملية. ومن المهم أن يكون الجمهور على دراية عامة بالقانون. ويجب توعية المواطنين بالحقوق المخولة لهم في إطار النظام القانوني الكمبودي وينبغي احترام هذه الحقوق. ولا بد من التذكير بأن القوانين تُسن لحماية حقوق المواطنين. ومما يؤسَف له أن بعض الوزارات لا تلتزم بهذا المبدأ المهم في عملية صياغة القوانين.

٣١ - وإشراك المجتمع المدني في عملية سن القوانين في الوقت الراهن ضئيلة حيث إن صياغة المراسيم الملكية والفرعية تفتقر إلى الشفافية. ومع ذلك، فإن المبادرة التي تقدمت بها لجنة التشريعات في الجمعية الوطنية مؤخرا تقضي بعقد جلسة استماع عامة بشأن مشروع قانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية تستحق التنويه الإيجابي. كما تحظى مبادرة البنك الدولي لمساعدة الحكومة في عملية الإصلاح القانوني والقضائي بالترحيب. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية. وقد يكون من المفيد عقد اجتماعات ثلاثية بشأن الإصلاح القانوني والقضائي تضم الحكومة وأوساط المانحين والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - وفي الختام، ينبغي الإشادة بكمبوديا لمصادقتها على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[١] والبروتوكول الاختياري[٢] لاتفاقية حقوق الطفل[٣]، بشأن بيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

باء - عمليات القتل بواسطة الغوغاء

٣٣ - كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٦ أعلاه، فقد أعرب الممثل الخاص في تقرير علني صدر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عن قلقه إزاء انعدام الحماية إزاء عمليات القتل بواسطة الغوغاء.

٣٤ - وأشار الممثل الخاص إلى أن الشرطة غالبا ما لا تقوم بوقف تلك الأعمال، وكانت ضالعة فيها بشكل مباشر في حالات عديدة وثقتها الصحافة وهيئات حقوق الإنسان. ولاحظ أيضا أن محاكم كمبوديا لا تبت في تلك الحالات. فمن بين ٦٥ اعتداءً شنته الغوغاء منذ منتصف عام ١٩٩٩ حسبما أفادت به الصحافة الكمبودية، لم تصدر أحكام بالإدانة والسجن في أي منها[٦]. ويبدو أن الجهود المبذولة من قبل السلطات لمعالجة هذا المشكل تنحصر على الإدلاء بتصريحات علنية تدعو إلى وقف عمليات القتل تلك. ويعتقد الممثل الخاص أن ثمة حاجة إلى مزيد من الإجراءات، وأن إنفاذ القانون ينبغي أن يحظى بالأولوية القصوى. وبالرغم من أنه لا يمكن استبعاد أسباب أكثر تعقيدا لهذه الظاهرة، فإن انعدام الثقة في النظام القضائي بين أفراد الجمهور والشرطة تبدو عاملا هاما من العوامل المسببة لها.

٣٥ - وقد حث الممثل الخاص حكومة مملكة كمبوديا على كفالة التحقيق الدقيق في كل عملية قتل بواسطة الغوغاء وتمحيص كل حالة تراخي من جانب أفراد الشرطة وتأديب أولئك الأفراد حيثما توافرت أدلة على الإهمال أو غير ذلك من أنماط سوء السلوك أو توجيه تهم جنائية إليهم. فمن الضروري رصد ما تقوم به الشرطة فيما يتعلق بأعمال العنف التي

ترتكبها الغوغاء رصدا وثيقا. فمن شأن الرقابة الفعالة أن تكفل ألا يكون أفراد الشرطة فوق القانون وأن يتم جمع ملفات الشرطة موثقة بشكل دقيق وإحالتها إلى المحاكم.

٣٦ - وبالرغم من أن معظم الاعتداءات التي يرتكبها الغوغاء تحدث في المناطق الحضرية، فإن أي شخص في كمبوديا ليس في مأمن منها. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قتل الغوغاء طفلين قاصرين وجرحوا آخر جراحا خطيرة بعدما اتهمهم علنا وزورا أبو زميل لهم في الدراسة يعاني من سطوتهم عليه بالسرقة. واستهدف الغوغاء سكان بنوم بنه المنحدرين من أصل فييتنامي أثناء انتخابات عام ١٩٩٨ فقتلوا ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وجرحوا آخرين لمجرد الإشاعة بأن إمدادات المدينة من الأغذية والمياه قد سممت. وفي بعض الحالات التي تم توثيقها بالصور، سلمت الشرطة أفرادا إلى حشود من الناس قامت بعد ذلك بقتلهم. ويكون الضحايا في معظم الحالات متهمين بجرائم تافهة.

٣٧ - وأوصى الممثل الخاص بإطلاع جميع أعضاء قوات الشرطة الكمبودية على أحكام مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك المسؤولين[٧] عن إنفاذ القانون وبإنفاذ تلك الأحكام. وتتصل بهذا الموضوع خاصة المواد ٢ و ٥ و ٦ و ٨ من ذلك الصك المتعلق بضرورة توفير الحماية للمشتبه بهم ضد المعاملة السيئة وضرورة قيام المسؤولين عن إنفاذ القانون بمنع انتهاكه. ويتعين على المدعين العامين التفكير في أوجه قصورهم والتساؤل عن الأسباب التي تمكن الشرطة والغوغاء من انتهاك القانون وأسباب عدم ملاحقتهم قضائيا وعدم تنفيذ الإجراءات القانونية.

٣٨ - ويدرك الممثل الخاص الصعوبات التي تعتري عملية تحديد كافة الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف التي يرتكبها الغوغاء. ولذلك، حث الحكومة على النظر في إنشاء مجلس مستقل للتحقيق أو هيئة تتألف من ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية للتقصي في تلك الأعمال. ويجب على هذا المجلس أن يفحص على نحو وثيق سلوك الشرطة والمدعين العامين الذي يستوجب الملاحقة القضائية وأن تكون له صلاحية اقتراح إجراءات جنائية أو تأديبية. وينبغي أن يبحث في أسباب حدوث تلك الاعتداءات وأن يوصي بالوسائل الكفيلة بمنعها.

جيم - محكمة الخمير الحمر

٣٩ - أعلن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أنه لن يواصل المفاوضات مع حكومة المملكة الكمبودية بشأن إنشاء محكمة للخمير الحمر. وخلف هذا القرار خيبة أمل كبرى في كمبوديا وفي أوساط الحكومات المانحة.

فالآراء تتباين بخصوص من يقع عليه اللوم، ولكن ثمة توافق للآراء في معظم الدوائر على أن كمبوديا لا تزال بحاجة إلى وسيلة لتفسير ما حدث في تلك الفترة المأساوية من تاريخها.

٤٠ - لقد ترك هذا القرار خيارين رئيسيين لكمبوديا لمعالجة الجرائم المرتكبة في فترة الخمير الحمر: ويتمثل أحدها في إنشاء محكمة غير تابعة للأمم المتحدة تضم قاضيا أجنبيا أو قضاة أجانب. أما الخيار الآخر فيتمثل في محكمة وطنية خالصة. ويعتقد الممثل الخاص أن أيا من النهجين غير مرغوب فيه. ويعد إنشاء محكمة غير تابعة للأمم المتحدة أفضل الخيارات البديلة. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات التي أبدت بعض الاستعداد لدعم هذه الفكرة تشاطر نفس الرأي. ذلك أن المحكمة الوطنية ستفتقر إلى المصداقية بسبب حالة الضعف التي يعاني منها الجهاز القضائي في كمبوديا. ولن تكون لها قيمة تُذكر في مساعدة كمبوديا على التصالح مع ماضيها، وقد تزيد من تقويض الثقة في نظام العدالة.

٤١ - ويسود لدى الممثل الخاص انطباع بأن الكمبوديين على اختلاف أصولهم وأعمارهم يودون معرفة حقيقة ما حدث ويريدون أن تسود العدالة. فمن الصعب مكافحة الإفلات من العقاب ما لم تعاقب جرائم الخمير الحمر. ليست هذه مسألة قانونية فحسب، فهي أيضا مسألة أخلاقية من حيث الجوهر. فالمجتمع الكمبودي المجروح المصدوم بحاجة إلى العلاج والعدالة. كما يحتاج إلى أن يعامل باحترام ودرجة عالية من الحساسية. وتشكل محاكمة قادة الخمير الحمر خطوة مهمة على درب التطهير الصحي للنفس الذي سيساعد الشعب الكمبودي على التصالح مع ماضيه. ويرى الممثل الخاص أن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بكل ما في وسعها للمساعدة في هذه العملية.

دال - أعمال العنف والتخويف التي تتخلل الانتخابات

٤٢ - أجرت كمبوديا أول انتخاباتها المحلية في أكثر من ثلاثة عقود في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وكانت تلك خطوة مهمة في اتجاه اللامركزية السياسية. وقد أفضت هذه الانتخابات إلى إنشاء مجالس بلدية لها دور في توزيع موارد الدولة على الصعيد المحلي. وقد عكر صفو هذا الإنجاز الهام أعمال عنف وتخويف، لا سيما في الأشهر التي سبقت الاقتراع. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٨ أعلاه، قُتل ١٧ شخصا قبل يوم الاقتراع وشخصين آخرين منذئذ.

٤٣ - وتباينت أعمال التخويف من منطقة إلى أخرى لكنها اشتدت حين اقترب موعد تسجيل المرشحين والمصوتين وفي الأسابيع الإثني عشر التي سبقت يوم الاقتراع مباشرة. وأكثر المناطق تضررا هي المناطق الحدودية الغربية ومقاطعة كامبوت الجنوبية ومقاطعة كومبونغ تشام التي شهدت أيضا أعلى معدل لحوادث القتل. وفي مقاطعة تبونغ خموم في

كومبونغ تشام، أرهبت عصابات مسلحة القرويين، وبخاصة ناشطي الجبهة الوطنية الموحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة ومتعاونة، وهو الحزب الذي فاز بمعظم الأصوات في هذه المنطقة في الانتخابات العامة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٣. وهنا، كما هو الحال في معظم البلاد، حاز حزب الشعب الكمبودي الحاكم على أغلبية الأصوات، وضمِن بذلك مواقع رئيس البلدية في ٩٨,٦ في المائة من مجموع المجالس البالغ ٦٢١ ١ على الصعيد الوطني.

٤٤ - وبالرغم من صعوبة المشاكل التي شهدتها هذه المناطق، فإن المستوى الإجمالي لأعمال العنف أقل مما كان عليه الأمر في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٨، وقبلت النتائج دون أن يقترن ذلك بأية صراعات خطيرة. ومن هذا المنطلق، فإن انتخابات عام ٢٠٠٢ سجلت تقدمًا مهما بالمقارنة مع عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٣. غير أنه من اللازم احتواء الاتجاهات التي تدفع بالأمور إلى الارتداد إلى ما كانت عليه ليتسنى كفالة التعددية السياسية السليمة. ويأتي في مقدمة تلك الاتجاهات انعدام الحيدة من جانب الأفراد والمؤسسات التي لها صلة وثيقة بإنفاذ القانون. وقد زود الممثل الخاص الحكومة بمعلومات عن الجرائم وغير ذلك من أعمال التخويف التي تورط فيها أفراد الشرطة والمسؤولين المحليين. ويحث الحكومة على بحث تلك الأدلة بإمعان واتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة هذه المشكلة.

٤٥ - كما أشار إلى أن اللجنة الوطنية للانتخابات المكلفة بالإشراف على إجراء الانتخابات بنزاهة لم تحقق خلال انتخابات عام ٢٠٠٢ في الانتهاكات التي تعرّض لها إنفاذ قانون الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أعاقت اللجنة استفادة الأحزاب السياسية على قدم المساواة من الإذاعة والتلفزيون، وأنكرت فيما بعد مسؤوليتها في هذه المسألة. وقد شعر الممثل الخاص بخيبة الأمل عندما أبلغه رئيس اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٢ أن الحرمان من الوصول إلى وسائل الإعلام كان مرجعه الخوف من أن يؤدي النقاش السياسي على شاشة التلفزيون أو موجات الأثير إلى إثارة اضطرابات. فما كان ينبغي أن تصادر حرية التعبير وحاجة الناخبين إلى المعلومات بمثل تلك السهولة. ويسود الأمل في أن تفضي الجهود الحالية لإصلاح اللجنة الوطنية للانتخابات إلى إحداث تحسينات مهمة. فقد أنجزت اللجنة عملا جيدا في وضع معايير تقنية عالية للانتخابات. ويتعين عليها أن تفعل الشيء ذاته في المجالات التي تنطوي على قدر أكبر من الحساسية السياسية. وينبغي أن تشكل أعمال العنف التي تلت انتخابات عام ١٩٩٨ تذكيرا بضرورة الحيلولة دون اندلاع صراع من ذلك القبيل. وبإمكان لجنة وطنية للانتخابات تتسم بالاستقلالية والحيدة والشفافية أن تضطلع بهذا الدور الهام.

٤٦ - وعلى عكس ما حصل في انتخابات عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨، أظهرت السلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين الجنائية استعدادا للتحقيق في بعض حوادث القتل واعتقال المشتبه بهم وتقديمهم إلى العدالة. ومن دواعي الأسى أن هذه المسألة لم تزد من شعور أسر الضحايا بالإنصاف. فحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، نما إلى علم الممثل الخاص أنه لم تصدر أحكام بالإدانة إلا في ٦ من بين ١٩ حادثة قتل لها صلة بالانتخابات. وشاب معالجة العديد من تلك الحالات أخطاء واضحة حيث وردت ادعاءات باستخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات وغاب المتهمون الرئيسيون عن المحاكمات.

٤٧ - وفي أبرز تلك القضايا - وهي قضية مقتل سام رينسي وناشطي الجبهة الوطنية، فونغ سوفات وتون فالي على أيدي عصابة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ - تكشفت مخالفات خطيرة. فمن بين الأشخاص الخمسة المقدمين إلى المحاكمة، لم يحضر متهمان لهما صلات بالمؤسسة العسكرية وبرِّئ شرطيان رغم التعرف على أحدهما في المحكمة على أنه القاتل. وسجن مدني. ولاحظ الممثل الخاص، بقلق، التقارير الصحفية التي نقلت عن مسؤولين في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قولهم بأن أوراق ترقية الشرطيين في طور الإعداد[٨]. فما كان ينبغي أن تُفوَّت مثل هذه الفرص لتعزيز القانون والنظامين الجنائي والقضائي وللتدليل على أنه لا تهاون في الجرائم المتصلة بالانتخابات. فمن اللازم أن يحظى إنهاء الإفلات من العقاب بالأولوية.

٤٨ - وبينما يتطلع جميع المعنيين إلى الانتخابات العامة التي ستجري في السنة القادمة، ينبغي لهم أن يستفيدوا من الجوانب الإيجابية التي تمخضت عنها انتخابات المجالس البلدية ويمنعوا تجدد الظواهر السلبية التي عكرت صفوها.

هاء - طالبو اللجوء من قبائل المونتانيار في فييت نام

٤٩ - عبر نحو ١ ٥٠٠ شخصا من مختلف الأقليات العرقية في المرتفعات الوسطى لفييت نام إلى كمبوديا منذ شباط/فبراير ٢٠٠١. وجاء تدفق اللاجئين هذا عقب تدخُّل قوات الأمن الفييتنامية لوقف احتجاجات السكان المحليين المطالبين بالاستقلال الذاتي وإعادة الأراضي الموروثة عن الأجداد والحرية الدينية. ووصل معظم طالبي اللجوء إلى مقاطعتي راتاناكيري وموندولكيري الشماليتين الشرقيتين حيث تم في بداية الأمر إيواء العديد منهم في موقعين تديرهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥٠ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلن رئيس الوزراء هون سين أن هذين الموقعين سيغلقان وأن القادمين الجدد لن يتم قبولهم. ووافق أيضا على عرض تقدمت به الولايات

المتحدة الأمريكية لتوطين اللاجئين التسع مائة المتبقين. وقد رُحل هؤلاء اللاجئين إلى بنوم بنه وتم الشروع في نقلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٥١ - وكان كثير من الأشخاص الذين وصلوا إلى كمبوديا أقل حظا. ووُقِّع اتفاق ثلاثي بين فييت نام وكمبوديا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بشأن العودة الطوعية إلى الوطن للمقيمين في المخيمات بموندولكيري وراتانكيري في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبعد انقضاء شهر، أعلنت وزارة الخارجية عن موافقة كمبوديا وفييت نام على تنفيذ ثنائي لعملية العودة إلى الوطن. وبين أواخر شباط/فبراير وحزيران/يونيه، رحَّلت السلطات عدة مجموعات من الأشخاص دون مشاركة المفوضية ودون البت في أي مطالبات تتعلق بالحق في اللجوء وعلى نحو يتعارض مع الاتفاق المبرم في كانون الثاني/يناير.

٥٢ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢، نقلت السلطات الفييتنامية، بمواكبة عناصر مسلحين تابعين للشرطة الكمبودية، حوالي ٤٠٠ شخص في ١٢ حافلة للرحلات من فييت نام إلى موندولكيري لحمل الناس على العودة إلى فييت نام. وقام أفراد الوفد بتفتيش الأكواخ وعاملوا موظفي المفوضية واللاجئين بخشونة. وفي حين كان بعض الزائرين وعددهم ٤٠٠ زائر من أقرباء طالبي اللجوء، كان هناك على ما يبدو حوالي ١٠٠ شخص من المسؤولين الفييتناميين. وفي اليوم التالي أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، رود لوبرز، انسحاب المفوضية من الاتفاق الثلاثي وأنهى رسميا مشاركتها في عملية الإعادة إلى الوطن.

٥٣ - وتلقّى الممثل الخاص معلومات عن تعرُّض أفراد قدموا مساعدة مشروعة إلى طالبي اللجوء من المرتفعات الجبلية (المونتنيار) لترويع وتهديدات. ولم ينج من هذه الممارسات موظفو المفوضية ومساعدوهم. ففي ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، أوقِف أحد ناشطي حزب سام رينسي قدم معلومات إلى المفوضية عن أماكن وجود طالبي اللجوء، ووُجهت إليهم تُهمتا اختطاف أشخاص والاتجار بهم. وما زال هذا الشخص، ويُدعى سوك كري، محتجزا منذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في سجن موندولكيري بانتظار محاكمته.

٥٤ - وناشد الممثل الخاص الحكومة، في بيان مؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، وقف عمليات الإعادة القسرية واحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١[٢]، بما في ذلك المبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية. وفي اجتماع مع الممثل الخاص عُقد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تعهد وزير الدولة بوزارة الداخلية، بروم سوخا، بأن كمبوديا عازمة على الامتثال لمبادئ هذه الاتفاقية. لكن لسوء الحظ، ما زالت الأسباب التي تحمل سكان المونتنيار على الفرار من أراضيهم قائمة.

واو – الحق في التعليم

٥٥ – التعليم أساسي لمستقبل كمبوديا. وتتسم احتياجات البلد في هذا المجال بالحدة. فستة وثلاثون في المائة من البالغين أميّون. ولا يتوقع أن يكمل العديد ممن هم دون الـ ١٥ سنة من العمر والذين يشكلون ٤٠ في المائة من السكان، تعليمهم لأسباب مرتبطة بالفقر. وتبذل حاليا وزارة التربية والشباب والرياضة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهودا لمعالجة هذه المشاكل وهي تستحق التشجيع؛ إلا أن نقص الأموال وتوزيعها البطيء يعوقان إحراز تقدم.

٥٦ – ويكفل الدستور التعليم المجاني والجيد النوعية. لكن في الممارسة العملية، تتحمل الأُسر نحو ثُلثي الأعباء المالية لنفقات أولادهم المدرسية. كما أن المعلمين يتقاضون أجرا أساسيا يُعادل ١٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في الشهر، وهو أجر غير كاف وغالبا ما يُدفع لهم متأخرا. وأُقرت مؤخرا علاوة للمعلمين كان ينبغي أن تُدفع في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ستزيد أجور المعلمين إلى الضعف تقريبا. وما زالت الأسر تتحمل أعباء غير رسمية تبدأ من بضع مئات ريبلات في اليوم لتصل إلى عدة آلاف (ما تراوح تقريبا بين ٥ و ٧٥ سنتا أو أكثر من سنتات الولايات المتحدة) تبعا للمدرسة وسن التلميذ.

٥٧ – ويُسهم هذا الواقع في المعدلات المرتفعة للانقطاع عن الدراسة. ويلتحق ٨٦ في المائة من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية حاليا في المدرسة، إلا أن هذه المعدلات تتدنى سريعا مع تقدمهم في العمر. إذ لا تبلغ نسبة الطلاب الملتحقين بصفوف المرحلة المتوسطة سوى ١٧ في المائة. كما أن نسبة الانقطاع عن الدراسة تبدأ في الارتفاع من سن العاشرة وتبلغ ذروتها من ١٢ إلى ١٤ سنة. وفي عام ٢٠٠١، كان هناك ما يقارب ٩٠٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة لم يلتحقوا بالمدرسة.

٥٨ – ويتصل بهذا الواقع أيضا نقص في المرافق المدرسية بجميع المراحل التعليمية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية. ففي عام ٢٠٠١، وفي المرحلة الابتدائية، كانت ١ ٠٢٦ قرية تفتقر إلى المدارس و ٤٧٤ مدرسة تعاني الاكتظاظ الشديد في الصفوف و ١ ١١٩ مدرسة كانت عاجزة عن توفير التعليم لجميع الصفوف بالمرحلة الابتدائية. أما على مستوى المرحلة الثانوية فالمشكلة أكثر حدة. فواحدة من كل خمس مناطق (إحدى المناطق دون الإقليمية التابعة لمقاطعات وبلديات كمبوديا الـ ٢٤) تفتقر إلى المدارس المتوسطة. ولا تضم راتانكيري الواقعة شمال شرقي البلد سوى مدرسة ثانوية واحدة للمقاطعة برمتها. والتعليم العالي غير متوافر عموما إلا في بنوم بنه.

٥٩ - وليس من المستغرب أن يكون الفقراء هم الأكثر معاناة من هذا الواقع. فقد أظهرت دراسة استقصائية مشتركة أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التربية والشباب والرياضة أن الأمية أكثر انتشارا بين الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. فتكلفة التعليم باهظة غالبا بالنسبة لهذه المجموعات، مما يعني انقطاع الأطفال عن الدراسة وحملهم على العمل في زراعة الكفاف.

٦٠ - وتواجه الفتيات عوائق إضافية. فالمواقف الاجتماعية والأفكار الجامدة المقيِّدة بشأن تقسيم العمل في الأسرة المعيشية وأهمية تعليم البنات تُحدِث خللا واضحا بين الجنسين. فنسبة الفتيات إلى الصبية في التعليم قبل المدرسي متساوية تقريبا. لكن في المرحلة الثانوية تُشكِّل الفتيات ثُلث عدد التلاميذ وتنخفض هذه النسبة في مرحلة التعليم الجامعي لتبلغ واحد إلى خمسة فقط. وأظهرت دراسة أُجريت مؤخرا موَّلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنه بالإضافة إلى المواقف الثقافية هناك ثلاثة عوامل تؤثر تأثيرا كبيرا على بقاء الفتيات في المدارس: المرافق، بما في ذلك حجرات الدراسة والمياه والصرف الصحي؛ ونوعية التفاعل بين المعلمين والتلاميذ الآخرين؛ ونوعية وجدوى التعليم والمناهج التربوية.

٦١ - ويواجه أطفال الأقليات من السكان الأصليين والمعوقون مزيدا من التحديات. فالمناهج التربوية وطرق التدريس المتبعة في أوساط مجموعات أطفال الأقليات غالبا ما تكون غير مناسبة. كما أن الحواجز اللغوية والجداول الزمنية غير المرنة وقلة عدد المدارس في بعض مناطق الأقليات تؤدي إلى انخفاض نسبة الانتظام بالمدارس. ففي راتانكيري، على سبيل المثال، تشكِّل قبائل التلال ٦٦ في المائة من السكان في حين لا يشكل أطفالهم سوى ١٠ في المائة من طلاب المدرسة الثانوية الوحيدة في المقاطعة. أما لدى المعوقين فترجع المشاكل أساسا إلى تردد الأهل في تعليم أطفالهم ونقص المرافق والمعلمين المؤهلين لهذا النوع من التعليم.

٦٢ - وتتخذ حاليا عدة مبادرات إيجابية لمعالجة هذه المشاكل. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، زار الممثل الخاص برنامجا تعليميا في منطقة بري شور بمقاطعة كمبونغ شام يهدف بشكل خاص إلى مساعدة الفتيات. ويدير هذا المشروع العمل الكمبودي من أجل التعليم الابتدائي، بالتعاون مع وزارة التعليم واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. ويقوم هذا البرنامج، من خلال رفع مستوى المناهج التعليمية في المرحلة المتوسطة والتعلم التعويضي، وتعليم المهارات اللازمة للحياة وتقديم المنح إلى الفتيات اللواتي بلغن الصفوف الأولى من

المرحلة الثانوية، بتذليل بعض العوائق التي تحول دون بقاء الفتيات في المدرسة بالمرحلة الابتدائية وما بعدها.

٦٣ - وزار الممثل الخاص أيضا مدرسة للأطفال الصم والمكفوفين في بنوم بنه تديرها الهيئة المحلية، كروسار تمي. وتقدم هذه المدرسة تعليما مخصصا لأطفال المرحلة الابتدائية من خلال استخدام كتب مدرسية بلغة بريل ولغة الإشارة. وتقدم أيضا تعليما للفنون وتدريبا للمعلمين. والأهم من ذلك كله هو أنها تدمج التلاميذ في نظام المدارس الرسمية عن طريق توفير المساعدة بهدف المتابعة، والتدريب للمعلمين والموظفين في هذه المدارس. وهذا النهج جدير بالثناء لأنه يرسخ تقبُّل الأطفال المعوقين ويشترك القطاع العام ويساعد في التغلب على التحيز ضد المعوقين. وتوجد مدراس مماثلة تضم نحو ٤٠٠ طفل في مقاطعتين أخريين.

٦٤ - وتحرز الجهود التي تبذلها الحكومة حاليا في سبيل تحسين هذه الأوضاع قدرا من التقدم، بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود. وقد ساهم تعميم أصدرته وزارة التعليم في عام ٢٠٠١ يلغي رسوم الالتحاق بصفوف المرحلة الابتدائية والصفوف الأولى من المرحلة الثانوية في زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. وتفيد بيانات الوزارة بأن ٣٨٠ ٠٠٠ تلميذ جديد التحقوا بالمدرسة للعام الدراسي الذي يبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما أن الزيادات الأخيرة في الإنفاق على التعليم (رصد مبلغ ٧٥ مليار ريبل أو ما يعادل ١٩,٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٢) هي أيضا موضع ترحيب. ويرحب الممثل الخاص بإنشاء وزارة التعليم لمكتب الأطفال المعوقين. والعمل ببرنامج لتدريب المعلمين ومديري المدارس على تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال المعوقين، وبذل الجهود الرامية إلى تشجيع الأطفال الذين لديهم أنواع طفيفة أو خفيفة من الإعاقة على الالتحاق بالمدرسة، يستحقان الثناء أيضا.

٦٥ - وعلم الممثل الخاص بالحظر المفروض على إعداد الأشخاص المعوقين كمعلمين وناقش هذه المشكلة مع وزير التعليم. ويبدو أن هذا الاستبعاد يستند إلى عوامل ثقافية ومتطلبات قانونية واضحة على السواء. وأبلغ الوزير الممثل الخاص أن الوزارة تستعرض هذه المسألة حاليا في ضوء ما ينص عليه قانون النظام العام لموظفي الخدمة المدنية في مملكة كمبوديا، الذي يطلب من المرشحين لشغل وظائف في الخدمة العامة أن يكونوا مستوفين لشروط اللياقة الجسدية. ويرحب الممثل الخاص بالصراحة التي تناقش بها الوزارة هذه المسألة وهو يحث الوزارة على تناولها بروح عدم الاستبعاد التي يتسم بها برنامج دعم القطاع التعليمي. إذ لا يمكن تبرير استبعاد أشخاص لديهم إعاقة لا تعوق قدرتهم على التدريس، بالاستناد إلى حقوق الإنسان أو في ضوء الاحتياجات العملية لنظام التعليم في كمبوديا.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي المعلمون المعوقون دورا إيجابيا يحتذي به الأطفال المعوقون.

٦٦ - ومن الأهمية بمكان صرف الأموال الحكومية بالكامل ودون إبطاء. فمثلا لم تتلق المقاطعات بالكامل تقريبا الأموال المرصودة للتعليم في ميزانية عام ٢٠٠١ حتى منتصف عام ٢٠٠٢. وفي ميزانية التعليم لعام ٢٠٠٢، لم يعط الإذن بصرف ٥٠ في المائة من الأموال المرصودة إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. كما أن الجهود المبذولة لمعالجة قضية الأجور المنخفضة للمعلمين أتت متأخرة بدورها. ويتكفل برنامج الحكومة لدعم قطاع التعليم والخطة الاستراتيجية للتعليم في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بزيادة الأجور إلى الضعف في غضون خمس سنوات. وينبغي تنفيذ ذلك دون مزيد من الإبطاء.

٦٧ - والحكومة والجهات المانحة مدعوون إلى بذل المزيد لتقديم المساعدة إلى قطاع التعليم غير الرسمي الذي يساعد في تلبية احتياجات المنقطعين عن الدراسة والبالغين الأميين. ويواجه المعلمون في هذا القطاع العديد من المشاكل نفسها التي تعترض معلمي القطاع الرسمي، فيما يتعلق بالمرتبات وعدم انتظام دفعها وقلة التدريب. وينبغي تعزيز الصلات مع قطاع التعليم الرسمي بغية تيسير دمج الأطفال إن أمكن ذلك. وينبغي للمناهج الدراسية أن تدرج أيضا تعليم المهارات المدرة للدخل بغية دعم أوجه تحسين المستويات المعيشية.

٦٨ - ويرحب الممثل الخاص بالجهود المبذولة لمكافحة الفساد في نظام التعليم.

٦٩ - والتعاون الوثيق بين الحكومة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية أساسي في مجال التعليم ، كما هو في المجالات الأخرى.

زاي - الإسكان والأراضي

٧٠ - لا يزال فقراء كمبوديا يعانون من عدم القدرة على امتلاك أراض ومن الانتقال القسري. ويؤدي الاستثمار الخاص وتطوير البنية التحتية إلى تشريد مؤقت وانتقال دائم لأعداد كبيرة من الناس. ومجتمعات المستقطنات في المدن هي على درجة كبيرة من الضعف. ومع أن انتقال السكان قد يكون أمرا لا يمكن تجنبه في بعض الحالات إلا أنه ينبغي بذل جهود تكفل عدم زيادة حرمان المتضررين منها.

٧١ - ويحظى اعتماد قانون الأراضي لعام ٢٠٠١ بالترحيب. فهذا القانون يعطي بعض الأفراد الذين شغلوا أراض عامة الحق في الحصول على سند تملُّك حر. ويجوز منح الأشخاص المقيمين على أرض عامة و لم يتمكنوا من الحصول على سند كهذا حقوقا لشغلها بصورة مؤقتة. لكن المجتمعات الفقيرة غير قادرة عمليا على الحصول على معلومات بشأن هذه

الحقوق وبالتالي ستبقى عُرضة للانتقال القسري. لذا ينبغي بذل الجهود من أجل تحسين توعية الجمهور بهذا القانون.

٧٢ - ويقدَّر بشكل غير رسمي عدد سكان المستوطنات في بنوم بنه بما يتراوح بين ١٨٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقلما تستوفي الظروف السائدة فيها معايير مقبولة إلا أن مواقعها توفر للمقيمين الفقراء بعض المنافع كالحصول على العمل والوصول إلى مرافق التعليم والصحة في المدينة. وعلى خلاف ذلك، فإن مواقع الانتقال البعيدة الـ ١٥ التي نُقل إليها الناس توفر جزءا قليلا من هذه المزايا. ويلاحظ الممثل الخاص أن الظروف السائدة في هذه المواقع قد تكون دون الحد الأدنى المطلوب الذي يتعين على الحكومة تحقيقه وفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٩]. ويساوره القلق أيضا لأن الانتقال إلى بعض هذه المناطق حدث نتيجة اندلاع سلسلة من الحرائق في المستوطنات الواقعة داخل المدينة.

٧٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢ زار الممثل الخاص المواقع الموجودة داخل المدينة ومنطقة استقبال المنتقلين في أنلونغ كروغنام التي تبعد نحو ٢٠ كيلومترا عن بنوم بنه. ويستوعب هذا الموقع ٣٠٠ ٣ أسرة انتقلت في أعقاب اندلاع حرائق في المستوطنات الواقعة داخل منطقتي باساك ودرم شام في بنوم بنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وكان موقع أنلونغ كروغنام عند استيطانه لا يزال سهلا مهملا فيضيا تنقصه التنمية. وقد مُنحت أغلبية الأسر منذ ذلك الوقت قطعا من الأرض إلا أن العديد منها ما زال يفتقر إلى المأوى. وتتسم مرافق الموقع من صرف صحي ومرافق صحية وإمدادات المياه فضلا عن القدرة على الوصول إلى المرافق التعليمية والصحية والاستفادة من فرص تحقيق الدخل، بأنها سيئة. ومن لم يحصل على قطعة أرض فقد احتل حيزا واستظل بسقف من القماش المقاوم للبلل وأكياس الأرز لا توفر له إلا القليل من الحماية في فصل المطر. أما المشاكل الصحية فإلى ازدياد، بينما من الجلي أن إمدادات المياه العذبة والأغذية والأدوية باتت غير كافية.

٧٤ - وأثار الممثل الخاص مسألة الظروف السائدة في أنلونغ كروغنام وحالة الأسر التي لا أراض لها، خلال اجتماع لاحق مع حاكم بنوم بنه، شيا سوفارا، ووزير إدارة الأراضي إم تشون ليم. وقد ساوره الارتياح لعلمه أن بلدية بنوم بنه لا تؤيد اللجوء إلى عمليات الإخلاء القسري وأنها ملتزمة تقاسم الأراضي وتحسين الظروف القائمة في المستوطنات وذلك كبديل لعمليات الانتقال الواسعة النطاق. وانتابه السرور أيضا عندما علم أن البلدية ملتزمة التشاور على نحو مناسب مع المجتمعات المتضررة. ووعد حاكم بنوم بنه ببدء توزيع قطع الأراضي

على أكثر من ٦٠٠ عائلة لا أراض لها في أنلونغ كروغنام قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وبشق طريق يسمح بالوصول بشكل ملائم إلى هذا الموقع بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٧٥ - وتتجلى إيجابية أكبر في الجهود الكبيرة التي بذلها سكان بري مونيفونغ في بنوم بنه من أجل تحسين ظروفهم المعيشية يحدوهم في ذلك أمل مشروع في أن يُسمح لهم بالبقاء في هذا الموقع.

٧٦ - أما في المناطق الريفية فما زال ''الاستيلاء على'' الأراضي يمثل مشكلة. وتوشك أن تبدأ عملية إصدار سندات ملكية الأراضي، بموجب قانون الأراضي لعام ٢٠٠١. وما لم تنفذ هذه العملية بعناية شديدة فقد تصحبها نزاعات على الأراضي وإخلاءات قسرية نظرا لازدياد قيمة الأراضي والعقارات. ولا يستطيع نظام المحاكم الضعيف توفير الحماية في مواجهة تلك المشاكل، وكثيرا ما يكون عُرضة للتلاعب، من جانب أشخاص على صلة بقوات الأمن. لذا من الضروري توخي العناية الدقيقة لكفالة معالجة النزاعات على الأراضي على نحو عادل لا سيما عندما تواجه مصالح الفقراء مصالح أفراد من مراكز النفوذ.

٧٧ - فقد سُجن أحد الناشطين في مجال حقوق الأراضي، ويدعى كيو فان توت في أيار/مايو ٢٠٠٢ بمقاطعة كومبونغ شام وقد أبلغه مسؤول محلي رفيع المستوى أنه قد يواجه محاكمة جنائية ما لم يوقف احتجاجاته ويوافق على إقناع ١٩١ أسرة بالكف عن المطالبة بملكيتهم في الأراضي المؤجرة، رغم اعتراضهم، لمشروع تجاري لزراعة شجر الساج تستثمر فيه الولايات المتحدة. وأثناء وجوده في السجن وقبل إجراء أي محاكمة تثبت إدانته، بُذلت جهود لإقصائه من منصبه كمستشار منتخب لمجتمعه المحلي، بينما اتهمه ممثل عن هذه الشركة في الصحافة الوطنية بمحاولة ارتكاب جريمة قتل استنادا إلى افتراضات رفضها مسؤولو الشرطة والمحاكم. وانتاب الانزعاج الممثل الخاص عندما علم أثناء زيارته لكومبنغ تشام أن كيو فان توت الذي ينتمي إلى أقلية تشام المسلمة - وهم سكان غير معروفين بالتطرف - وُصف أيضا بأنه إرهابي أصولي. وفي منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أي بعد نحو سبعة أسابيع من اعتقاله أُطلق أخيرا سراح كيو فان توت بكفالة ريثما يمثل أمام محكمة جنائية. ويترقب الممثل الخاص نتائج هذه القضية باهتمام شديد.

٧٨ - ويود الممثل الخاص أن يعرب عن ارتياحه للنهاية السعيدة لدعوى متعلقة بالأراضي بمنطقة بوكيو في مقاطعة راتاناكيري التي مُنع فيها طرد سكان ثلاث من قرى السكان الأصليين بفضل تدخل جلالة الملك ورئيس الوزراء.

رابعا - الاستنتاج والتوصيات

٧٩ - تعطي كمبوديا صورة مقنعة عن عدم قابلية تجزئة حقوق الإنسان - أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأيا تكن مسألة حقوق الإنسان التي تعالج، فسرعان ما تبرز مشاكل أساسية متداخلة كالفقر والفساد وانعدام القانون. وتحسين مجمل هذه الحالة يستلزم وضع استراتيجية عالمية ووجود إرادة سياسية قوية. ويجب أن تكون الأولوية لمصالح الناس وتخفيف معاناتهم. ويجب على الجهات المانحة أن تتأكد من أن ما تقدمه من معونة يعود بالفائدة حقا على الناس، وعلى أكثرهم فقرا في المقام الأول. ويجب على الحكومة أن تفهم أن المعونة شراكة وأن الجهات المانحة تتوقع، ومن حقها أن ترى، إحراز نتائج.

٨٠ - لقد قطعت كمبوديا شوطا كبيرا في العقد الماضي. فالسلام يؤدي إلى الاستقرار والفرص بدأت تسنح لبعض الناس لتحسين وضعهم الاقتصادي. إلا أن الظواهر السلبية ومنها الفساد وازدياد الفقر وعدم امتلاك الأراضي والعنف السياسي وعنف الغوغاء، ما فتئت تزداد ترسخا. وهذا الواقع يحول دون تثبيت سيادة القانون ويمنع إجراء انتخابات عادلة حقا ويعوق النمو الاقتصادي في واحد من أفقر بلدان العالم ويفسح المجال لارتكاب جرائم من قبيل الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والبغاء والاتجار بالأسلحة الصغيرة والمخدرات غير المشروعة. وجميع هذه الأنشطة تستفيد من غياب نظام قضائي يعمل بشكل مناسب، وتستشري كذلك.

توصيات محددة

١ - استقلال القضاء

٨١ - يتعين إجراء مراجعة شاملة وحازمة للقواعد التي تحول دون نمو وتطور النظام القضائي. وأن تقوم نقابة المحامين بتعديل القواعد التي تقيد الانتساب إليها في الوقت الراهن.

٨٢ - ينبغي إقرار النظام الأساسي للقضاة ليصبح قانونا دون مزيد من الإبطاء. ويتعين لهذا النظام الأساسي أن يتضمن تدابير تقلص فرصة ممارسة الفساد. وأن ينص على شروط الخدمة القضائية وينشئ نظاما لتولي المناصب ويمنح القضاة أجورا كافية. والعمل أيضا على التعجيل بتعديل قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون تنظيم وأداء محاكم الفصل في الدعاوى.

٨٣ - ضرورة رصد ميزانية منفصلة وكافية لقطاع القضاء وصرفها في حينها. فمن شأن ذلك أن يكفل دفع أجور كافية ويغطي التكاليف التشغيلية اليومية للسلك القضائي، بما في ذلك بناء وصيانة مرافق مناسبة للمحاكم.

٨٤- يلزم إجراء إصلاح هيكلي لمجلس القضاء الأعلى. فإذا ما أريد لهذه الهيئة أن تضطلع بالدور المطلوب منها في كفالة استقلال الجهاز القضائي، من الضروري أن تكون هي أيضا مستقلة. وينبغي لأعضائه ألا يكونوا منتسبين إلى أي حزب سياسي كما سيتعين الأخذ بنظام للضوابط والموازين لمنع التدخل الخارجي. ويتعين تعديل المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية التي تسمح للقضاة والمدعين العامين بالاضطلاع بأدوار فاعلة في الأحزاب السياسية.

٢ - العنف الانتخابي

٨٥ - ينبغي جعل الأحزاب السياسية مسؤولة عن كفالة تجنب أعضائها لجميع أعمال التخويف وإدراكهم لضرورة ذلك. والتطبيق الدقيق للمادة ٣٧ من قانون موظفي الخدمة المدنية التي تطلب من الموظفين الحكوميين التحلي بالحيدة وتحظر استغلال وظائفهم وموادا تابعة للدولة لأغراض سياسية.

٨٦ - تحسين الرقابة على الشرطة العسكرية والأجهزة الأخرى التابعة للدولة منعا لتورط هؤلاء الأفراد في جرائم متصلة بالانتخابات. وإجراء تمحيص دقيق للأدلة على تورط الشرطة والجيش وجهات أخرى تابعة للدولة في الجرائم.

٨٧ - إبقاء القوات المسلحة الكمبودية الملكية داخل ثكناتها خلال الفترات الانتخابية. والإنفاذ الصارم للقواعد التي تحظر حمل الأسلحة من قبل أفراد الشرطة والجيش في غير أوقات الخدمة، مع جعل الضباط القياديين مسؤولين عن الانتهاكات. ونقل القادة العسكريين من منطقة إلى أخرى بصورة منتظمة.

٨٨ - رصد اعتمادات تكفل وصول الأحزاب السياسية وقادة الأحزاب والمرشحين إلى وسائل الاعلام الالكترونية، على قدم المساواة. وأن يكون دور أية هيئة تشرف على المسائل الإعلامية هو إطلاق حرية التعبير لا كبتها.

٣ - عمليات القتل بواسطة الغوغاء

٨٩ - تعد الرقابة المناسبة ضرورية لكفالة عدم قيام الشرطة بالتحريض على هذه الاعتداءات أو التهاون بشأنها، ولإحالة الملفات المعدة بشكل ملائم عن حالات كهذه إلى المحاكم. وإجراء تحقيق دقيق في الحوادث التي لم تتدخل فيها الشرطة وتوجيه تهم تأديبية أو جنائية إلى الأفراد لدى وجود دليل على حدوث إهمال أو أي إساءة تصرف أخرى.

٩٠ - يجب تعريف جميع أفراد قوات الشرطة الكمبودية بأحكام مدونة قواعد سلوك المسؤولين عن إنفاذ القانون[٧] وتطبيق تلك الأحكام. وتعد المواد ٢ و ٥ و ٦ و ٨ من هذا

الصك التي تشير إلى ضرورة حماية المشتبه بهم من سوء المعاملة والتي تمتد لتشمل مسؤولي إنفاذ القانون من أجل منع انتهاكات القانون، ملائمة بشكل خاص.

٩١ - ينبغي أن يفكر المدعون العامون في أوجه القصور التي تعتريهم وأن يتساءلوا عن سبب السماح للشرطة والعصابات بخرق القانون، وعن سبب عدم محاكمتهم وعن سبب عدم اتخاذ إجراءات قانونية ضدهم. ومن الضروري اتخاذ إجراء يكفل التصدي للمسؤولين عن أعمال العنف التي ترتكبها الغوغاء، وذلك على نحو يتفق تماما مع قوانين كمبوديا ومع المعاهدات الدولية الملزِمة لكمبوديا.

٩٢ - ينبغي إنشاء مجلس تحقيق مستقل أو هيئة مستقلة تضم ممثلين مسؤولين عن الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية، وذلك في أقرب وقت ممكن للتدقيق في معالجة الشرطة والمدعين العامين لجميع جرائم القتل التي ترتكبها الغوغاء. وتناط بهذه الهيئة سلطة التوصية باتخاذ تدابير جنائية أو تأديبية. وتنظر أيضا في سبب حدوث هذه الاعتداءات وكيفية منعها.

٤ - محكمة الخُمير الحمر

٩٣ - يوصي الممثل الخاص بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال حقبة الخمير الحمر. وقد يكون تشكل محكمة مدعومة من الأمم المتحدة هو الخيار الأفضل لأنها ستكون الجهة الأقرب إلى كفالة احترام معايير العدالة الدولية. بيد أنه، في غياب وجود محكمة كهذه، ينبغي النظر في إمكانيات أخرى لتعزيز المصالحة.

٥ - سكان المرتفعات الجبلية (المونتانيار)

٩٤ - تحث الحكومة على احترام التزاماتها بالكامل بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١[٢]، مولية في الوقت نفسه اهتماما خاصا للمبدأ الرئيسي بعدم الإعادة القسرية.

٩٥ - ينبغي وقف عمليات الترويع والاعتقال والتهديدات ضد الأشخاص الذين قدموا مساعدة قانونية للباحثين عن مأوى.

٦ - التعليم

٩٦ - يتعين صرف الأموال المرصودة للتعليم في الميزانية الوطنية، بالكامل وفي حينها. وأن تنظر الحكومة في إدخال زيادة إضافية كبيرة على ميزانية التعليم تشمل رصد اعتمادات لبناء مدارس في المناطق النائية وتحسين مستوى المرافق في المدارس الحالية.

٩٧ - ينبغي تطبيق الخطط الحالية لزيادة أجور المعلمين ، بوصف ذلك أولوية ملحة. ويكتسي هذا الأمر أهمية في معالجة مشكلة الرسوم غير الرسمية وفي تمكين الفقراء من الحصول على التعليم، كوسيلة لاجتذاب عدد أكبر من المعلمين إلى هذه المهنة.

٩٨ - ضرورة مواصلة وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي للهوة القائمة بين الجنسين في التعليم. وتوسيع نطاق البرامج المماثلة لتلك التي زارها الممثل الخاص في مقاطعة كومبونغ تشام لما تتضمنه من مزج ابتكاري للتدابير التي تتصدى للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبقي الفتيات خارج المدرسة وما توفره من نماذج قيمة في هذا المجال.

٩٩ - يتطلب أطفال الأقليات العرقية والسكان الأصليين اهتماما خاصا. وينبغي بذل جهود ترمي إلى تحسين حصولهم على التعليم مع الاحترام الكامل للخصائص والاحتياجات الثقافية لهذه الشعوب والاستفادة من الدروس المستخلصة من المشاريع النموذجية التي توفر التعليم بلغتين ووضع جداول زمنية مرنة وتوفير معلمين من المجتمعات المحلية.

١٠٠- تخصيص قدر أكبر من الاهتمام والموارد للتعليم غير الرسمي بغية الوصول إلى العدد الكبير من الأطفال المحرومين المنقطعين عن الدراسة أو الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط. وتعزيز الصلات بين برامج التعليم غير الرسمي ونظام المدارس الرسمية بهدف تيسير إعادة دمج التلاميذ قدر الإمكان. وتعديل المناهج الدراسية لتتلاءم واحتياجات التلاميذ، ومن المفضل إدراج محو الأمية في المهارات المدرة للدخل/المهارات المهنية دعما لتحسين مستوياتهم المعيشية.

١٠١- ضرورة بذل الجهود لتحسين نوعية المعلمين الجدد في المهنة. ويلزم تحسين التدريب في هذا المجال، بما في ذلك تدريب المعلمين على معاملة الأطفال المعوقين بشكل أفضل.

١٠٢- ينبغي أن تواصل وزارة التربية والشباب والرياضة، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تعزيز جهودها الرامية إلى توسيع الاستفادة من التعليم وتحسين نوعيته.

٧ - الإسكان

١٠٣- ينبغي أن تقر الحكومة مشروع سياسة المستوطنات من أجل سد الثغرات التي خلّفها قانون الأراضي الكمبودي لعام ٢٠٠١ وكفالة عدم تدهور أحوال أي شخص جرَّاء انتقاله.

١٠٤- ألا تتم عمليات النقل، متى كانت ضرورية، إلى مواقع غير مجهزة أو غير مناسبة، وأن تضع بلدية بنوم بنه خطة رئيسية للتنمية الحضرية لبنوم بنه، واعتماد مبادئ توجيهية

للانتقال توضع بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية وتكفل احترام عمليات الانتقال لمعايير حقوق الإنسان.

١٠٥- أن تعي المؤسسات المالية الدولية مسؤوليتها الخاصة عن كفالة عدم تعرُّض الأشخاص المتضررين من المشاريع العمرانية للحرمان من الحق في مسكن ومن الحقوق الأخرى. ومن الأهمية بمكان احترام الحظر الدولي للإخلاء القسري احتراما دقيقا والإشراف بشكل فعال على سياسات الانتقال الحالية.

١٠٦- ينبغي أن تكفل الحكومة تعريف الأشخاص الذين لهم الحق في حيازة سندات ملكية الأراضي بهذا الحق هذا وأن يتقاضوا تعويضا كافيا في حال انتقالهم.

١٠٧- يلفت الممثل الخاص الانتباه إلى الالتزام بحماية الحق في المسكن وبكفالة تحقيق مستوى معيشة ملائم، كما تنص عليه المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو ما فسرته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعليق العام رقم ٤ (١٩٩١)[١٠]. ويتصل بهذا، أيضا، التعليق العام رقم ٧ (١٩٩٧) المتعلق بحظر الإخلاء القسري والمبادئ التوجيهية الشاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالتشرد الناجم عن العمران.

١٠٨- وللحكومة أن تسعى للحصول على مساعدة من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في ما يتعلق بتوفير مساكن كافية وذلك كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشة ملائم.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23 و Corr.1 و 2 و 3 و 4 و 5)، الفصل الثاني، الجزء ألف.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٩، الرقم ٢٥٤٥.

(٣) A/CONF.183/9.

(٤) قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٦٣، المرفق الثاني.

(٥) قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٥، المرفق.

(٦) حتى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لم تكن قد عُرضت على المحكمة سوى قضية واحدة، وقد حُكم غيابيا على الشخص المسؤول.

(٧) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٦٩، المرفق.

(٨) صحيفة *Cambodia Daily*، الصفحتان ٨ و ٩، عدد ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(١٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٣ والإضافة (E/1992/23 و Add.1)، المرفق الثالث.

(١١) المرجع نفسه، ١٩٩٨، الملحق رقم ٢ (E/1998/22)، المرفق الرابع.

(١٢) E/CN.4/Sub.2/1997/7، المرفق.